



**استراتيجية الأردن لتنفيذ الأهداف البيئية وغاياتها
ضمن اجندة التنمية المستدامة 2015 - 2030**

الوضع الحالي للقطاع البيئي في الاردن

- إن الواقع البيئي للأردن هو مزيج من الندرة من الموارد الطبيعية والثروة من الموارد البشرية، فالأردن يعاني من وطأة الندرة في الموارد وخاصة في قطاعات المياه والطاقة والغذاء وعناصر الطبيعة.
- إن معدل استهلاك المياه للفرد الواحد هو أقل من 150 متر مكعب في السنة، ويعد واحدا من أدنى مستويات الاستهلاك الفردي على نطاق العالم.
- المصادر الرئيسية الثابتة لتلوث الهواء في الأردن هي مجموعة الصناعات الثقيلة والمتوسطة مثل مصفاة البترول والفوسفات والاسمنت وغيرها، أما المصادر المتحركة لتلوث الهواء فتتمثل بقطاع النقل بشكل أساسي.
- ويعتبر الأردن من الدول التي تتمتع بتنوع حيوي غني بسبب موقعه المتميز المتوسط بين القارات، ووجود حفرة الانهدام والتي تشكل تفاوتاً كبيراً بين المناطق المرتفعة والمنخفضة.
- ويواجه الأردن ارتفاعاً في معدلات التصحر الأمر الذي أدى إلى تراجع كثافة الغطاء النباتي وتسارع انجراف الأراضي الزراعية.

الوضع الحالي للقطاع البيئي في الاردن - يتبع

- وقد شهد الأردن تحسناً ملموساً في مجال جمع النفايات الصلبة حيث تراوحت نسبت جمعها ما بين 70 – 90% في المناطق الريفية والحضرية، ويجري العمل حالياً على إنشاء وحدات مركزية لمعالجة النفايات الطبية والصناعية في إقليم الوسط بمشاركة القطاع الخاص.
- وفيما يتعلق بظاهرة التغير المناخي يعتبر الأردن من الدول المتأثرة وليست المؤثرة في هذه الظاهرة ولا يخفى على الجميع الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الأردن والتي تؤدي الى ظواهر سلبية منها قلة الأمطار والتصحر والجفاف.
- نزوح ما يقارب (1.4) مليون سوري الى اراضي المملكة الاردنية الهاشمية الامر الذي شكل عبئاً كبيراً وامتزايماً على البنى التحتية للمملكة واستنزافاً لمواردها الطبيعية المحدودة اصلاً.

علاقة البيئة بالسياسات والقطاعات الوطنية الأخرى

يعتبر قطاع البيئة من أكثر القطاعات التي يتداخل مجال عملها مع القطاعات الأخرى حيث يشمل مجال قطاع البيئة حماية الأنظمة البيئية وما تحويه من ماء وهواء وتربة وكائنات حية بما في ذلك الإنسان وبالتالي فإن مجال عمل قطاع البيئة يرتبط بشكل عضوي مع قطاعات هامة أخرى فمثلاً:

- يرتبط قطاع البيئة بالمياه من خلال إدارة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه المعالجة العادمة الصناعية وحماية مصادر المياه الطبيعية.
- الزراعة من خلال الأراضي الصالحة للزراعة، والغطاء النباتي من حراج ومراعي ونوعية المياه المعالجة المستخدمة للري والتي تؤثر على الزراعة.
- قطاع السياحة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية (المحميات الطبيعية، المواقع الأثرية والتاريخية، الخ).

علاقة البيئة بالسياسات والقطاعات الوطنية الأخرى - يتبع

- قطاع الصحة من خلال الاثر السلبي للتلوث على صحة المواطنين، وإدارة النفايات و تأثير المواد الكيماوية المستخدمة في المنازل على صحة المواطنين.
- قطاع الطاقة من خلال آثار نوعية المشتقات النفطية (الديزل/البنزين/الوقود الثقيل) وتأثيرها على نوعية البيئة وصحة الإنسان، جودة البترول والتلوث الناجم عن محطة مصفاة البترول، الطاقة المتجددة.
- قطاع الصناعة من خلال المبادرات المختلفة في المناطق الصناعية المؤهلة والمناطق الصناعية الأخرى من أجل تخفيض مستويات التلوث (أثار السياسات والتكاليف)، إنشاء محطات التنقية، الحصول على شهادات الجودة.
- قطاع النقل من خلال تخفيض التلوث الذي تسببه المركبات المزودة بمحرك (تلوث الهواء والضجيج) إضافة إلى المحافظة على الحياة البحرية في خليج العقبة ضد التلوث كتسرب النفط من السفن.

أهم التحديات التي تواجه القطاع البيئي

وعلى الرغم من الانجازات العديدة المتحققة في قطاع البيئة إلا ان هذا القطاع ما زال يواجه العديد من التحديات منها على سبيل المثال:

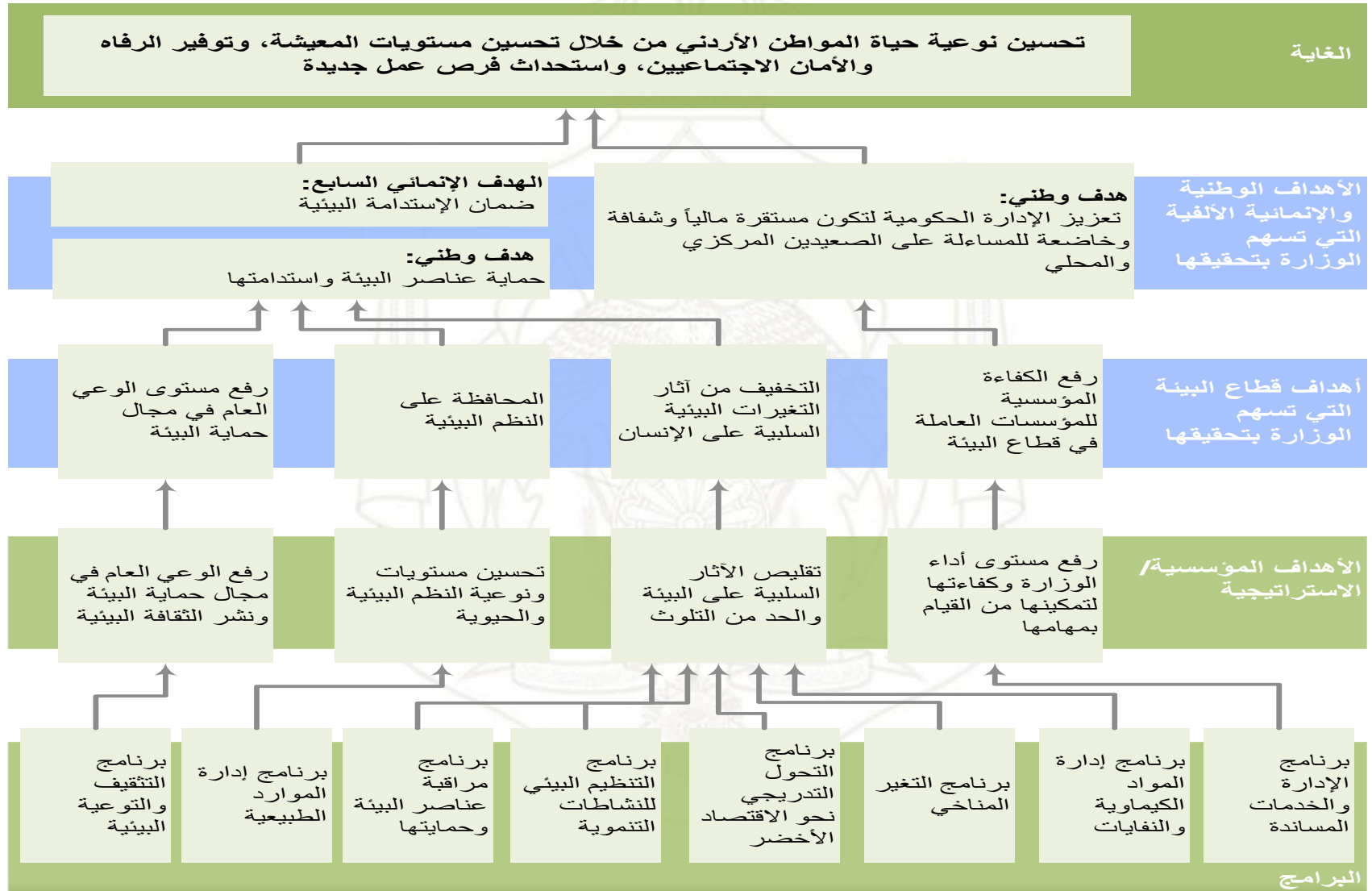
- ضعف التنسيق بين بعض الجهات فيما يتعلق برسم السياسات واصدار التشريعات ذات التأثير البيئي، مما يؤدي الى تداخل الصلاحيات ما بين وزارة البيئة وهذه الجهات، وكذلك صعوبة تطبيق التشريعات القائمة.
- ضعف ادراج المفاهيم والاعتبارات البيئية ضمن السياسات القطاعية الاخرى.
- لا تزال مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة تشكل تحدياً كبيراً في الأردن كما في دول المنطقة.
- عدم أخذ أبعاد التنمية المستدامة بشكل متكامل في صياغة التشريعات البيئية.
- ضعف عمليات التفتيش والرقابة البيئية وانفاذ القانون.
- تدهور بيئة البحر الميت، وبيئة البحر الأحمر.

أهم التحديات التي تواجه القطاع البيئي - يتبع

- زيادة نسب التلوث نتيجة النمو المتزايد في قطاعي النقل والطاقة كنتيجة لعدم تقييد المنشآت التنموية بالشروط البيئية.
- ارتفاع معدلات التصحر نتيجة لتدهور التربة الناجم عن التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية من جهة، وشح الموارد المائية من جهة أخرى.
- الاعتداءات على أراضي الغابات والمحميات الطبيعية.
- ضعف الوعي البيئي والمفاهيم البيئية داخل المؤسسات والقطاعات المختلفة بشكل عام، والآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي خصوصاً على قطاعي المياه والزراعة.
- قلة المؤشرات المعنية بالبعد البيئي للتنمية المستدامة وعدم دقتها، والتي تحتاج الى وقت طويل وجهد لتطويرها وقياسها.
- عدم وجود نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة والخطرة (الصناعية والطبية).
- لا يزال مفهوم الاقتصاد الأخضر قيد التطوير والتجربة، وانماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

الوضع الحالي للاستراتيجية القطاعية

شجرة الأهداف
استراتيجية وزارة البيئة
2016-2104



النظرة المستقبلية: «الاردن 2025»

تجاوباً مع توجيهات سيدي صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم حفظه الله ورعاه فقد قامت الحكومة بإعداد رؤية وخطة تنموية شاملة مستدامة للاقتصاد الاردني للأعوام العشرة القادمة «الاردن 2025» تهدف إلى:

- ايجاد حكومة ذات كفاءة وفعالية،
- قطاع خاص ديناميكي ومنافس عالمياً،
- مجتمع آمن ومستقر،
- ومواطنون منتمون ومشاركون.

النظرة المستقبلية: «أجندة التنمية المستدامة»

وفقاً للتصور المستقبلي للإقتصاد الأردني للسنوات العشر القادمة "رؤية 2025" وفي ضوء اعتماد اجندة التنمية المستدامة العالمية 2015-2030، فإن وزارة البيئة وبالتعاون مع شركائها قامت بوضع تصور مستقبلي لقطاع البيئة حيث تم تحديد هدف وطني هو «حماية عناصر البيئة واستدامتها»، واربعة أهداف لقطاع البيئة في المملكة هي:

- المحافظة على النظم البيئية،
- التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان،
- رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة،
- ورفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة.

النظرة المستقبلية: أهم المبادرات

وبهدف تحقيق هذه الأهداف القطاعية سيتم العمل على تنفيذ سلسلة من المبادرات بحلول العام 2025 ومن أهمها:

- تعزيز عمليات التفتيش والرقابة البيئية وانفاذ القانون.
- استكمال اصدار السياسات والتشريعات ومواصفات البيئية اللازمة، والحد من الازدواجية وتداخل الادوار.
- اعادة تأهيل المناطق المتدهورة بيئياً مثل سيل الزرقاء وتلال الفوسفات، ومناطق الضليل والحلابات وغيرها.
- اعادة تأهيل الانظمة البيئية في البادية الاردنية.
- اكمال الشبكة الوطنية للمناطق المحمية.
- التخلص من النفايات الصلبة بصورة آمنة وفي مكبات مؤهلة.

النظرة المستقبلية: أهم المبادرات - يتبع

- ايجاد منظومة خاصة بالفرز واعادة الاستخدام والتدوير.
- تطوير نظام متكامل لادارة النفايات الصناعية الخطرة وفقاً للمعايير الدولية.
- تطوير نظام متكامل لادارة النفايات الطبية الخطرة وفقاً للمعايير الدولية.
- زيادة رقعة المراقبة على الهواء المحيط واستكمال شبكة الرصد في جميع المدن الاردنية.
- رفع الوعي العام في مجال حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية.
- التخلص من المواد المستنزفة لطبقة الاوزون وفقاً لمتطلبات بروتوكول مونتريال.
- وضع اطار تشريعي لتنظيم عمل التغير المناخي لتعظيم الفوائد وتقليل الآثار السلبية وبناء القدرات الوطنية.

النظرة المستقبلية: أهم المبادرات - يتبع

- الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الستة المستهدفة في الدراسة الاستكشافية للاقتصاد الأخضر: قطاع الطاقة بشقيه الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، قطاع النقل، قطاع المياه، قطاع ادارة النفايات، قطاع الزراعة العضوية والمستدامة، قطاع السياحة المستدامة والبيئية، حيث يبين الجدول أدناه حجم الاستثمار الذي سيتم جذبُه الى الاردن (1.3) مليار دينار وفرص العمل الخضراء الجديدة (51) ألف فرصة عمل:

القطاع	الاستثمارات (مليون دينار)	الوظائف الخضراء الجديدة	الفترة الزمنية
الطاقة المتجددة	620	3,000	2025-2015
النقل	130	9,500	2025-2015
المياه	330	31,000	
ادارة النفايات	41	3,000	
الزراعة العضوية	111	1,700	2019-2015
السياحة المستدامة	89	3,900	سنوياً
---	1,321	51,100	المجموع

الخطوات اللاحقة

ستقوم الحكومة الاردنية بتضمين ما لم يتم تضمينه من اجندة التنمية المستدامة ضمن وثيقة الاردن 2025، وبشكل عام فإن وزارة البيئة قد حددت مبدئياً اهداف التنمية المستدامة التالية للعمل عليها مع الشركاء بشكل مباشر أو غير مباشر:

- الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي،
- الهدف 7: ضمان الحصول على خدمات الطاقة النظيفة،
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة،
- الهدف 9: إقامة بنى تحتية والتصنيع الشامل، وتشجيع الابتكار،
- الهدف 11: مدن ومستوطنات مستدامة،
- الهدف 12: الانتاج والاستهلاك المستدامين،
- الهدف 13: تغير المناخ،
- الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية،
- الهدف 15: حماية النظم الايكولوجية البرية.



شُكْرًا لِحَسَنِ اسْتِمَاعِكُمْ

